

منهج التعامل مع الشهادات والمذكرات
عند كتابة تاريخ الثورة الجزائرية
(شهادات بن يوسف بن خدة نموذجاً).

~~~~~ د. / رابح لونيسي

1- تمهيد في المنهج: من الخطأ الاعتقاد، أنه بالإمكان الإكتفاء بتطبيق المنهج التاريخي الكلاسيكي، الذي يعتمد أساساً على الأرشيف الوثائقي، وذلك عند البحث في تاريخ الثورة الجزائرية، فالواقع يؤكد لنا يوماً، مدى الصعوبة التي يجدها الباحث في العثور على وثائق، تخص البحث في بعض المواضيع، ومنها بشكل خاص الأحداث التي عرفت الثورة الجزائرية بداخل البلاد، ويعود هذا النقص الفادح في الوثائق الخاصة بالثورة الجزائرية إلى عدة عوامل، ومنها مبدأ السرية المطلقة التي اعتمدها الثورة الجزائرية، مما يتطلب عدم الإبقاء على أية وثيقة مكتوبة، خشية من وقوعها في أيدي السلطات الفرنسية، وما ينجر عن ذلك من تفكيك لهماكل الثورة وأجهزتها، بالإضافة إلى كشف مخططات وأهداف العمل الثوري، وقد امتدت عملية إتلاف الأرشيف حتى إلى داخل الحزب الإستقلالي قبل إندلاع الثورة بسنوات، فمثلاً يقول بن يوسف بن خدة، أنه في مؤتمر اللجنة المركزية للحركة من أجل الإنتصار للحريات الديمقراطية الذي انعقد بزردين عام 1948، اضطر المجتمعون إلى إتلاف الوثائق كلها التي كانت بحوزتهم، وذلك بعد أن وصلتهم معلومات أن البوليس الإستعماري قد اكتشف مكان الإجتماع،

فضاعت بذلك الكثير من المعلومات حول هذا المؤتمر، الذي درس بالتفصيل مسألة

\* أستاذ محاضر في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- جامعة وهران.  
المنظمة الخاصة<sup>1</sup>، أما بشأن فترة الثورة، فإن بن خدة يذكر مثلاً كيف اضطر إلى إتلاف أكثر من عشر كيلوغرامات من الوثائق، التي تخص كل من لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى والمنطقة الحرة في العاصمة، وذلك أثناء التفتيشات التي كانت تقوم بها قوات المظليين في العاصمة عشية إضراب الثمانية أيام عام 1957<sup>2</sup>.

ليس هذا معناه الإنعدام التام للوثائق حول أحداث الثورة في داخل البلاد، بل هناك عدد كبير منها موجود لدى المصلحة التاريخية للجيش البري الفرنسي، وقد وضعت العديد من الدراسات إنطلاقاً منها، ويأتي على رأسها كتاب جيلبر مينييه Gilbert Meynier حول التاريخ الداخلي لجهة التحرير الوطني 1954-1962<sup>3</sup>، بل ظهرت كتابات صحفية أثناء الثورة ذاتها، وقد استندت هذه الكتابات على العديد من الوثائق التي استولى عليها الجيش الفرنسي، عند إلقائه القبض أو القضاء على بعض القادة الكبار للثورة، ومنها الوثائق التي وجدت مثلاً بحوزة العقيدين عميروش وسي الحواس، وكذلك زيغود يوسف عند إستشهادهم<sup>4</sup>.

أما بشأن أرشيف الثورة الموجود بالمركز الوطني للأرشيف بالجزائر، فإنه محدود جداً بالنسبة للأحداث التي عرفت الثورة داخل الجزائر، على عكس الأحداث في الخارج، فمثلاً نجد تسجيلات صوتية لمختلف مؤتمرات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وكذلك العديد من الوثائق التي تخص الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بالإضافة إلى وثائق مختلف بعثات جبهة التحرير الوطني بالخارج<sup>5</sup>، كما توجد أيضاً العديد من الوثائق لدى الكثير من إدارات الثورة، خاصة بالخارج مثل محمد حربي ومبروك بلحسين وعلي هارون وغيرهم .

أمام هذا النقص الفادح للوثائق، خاصة التي تخص أحداث الثورة بالداخل، من المفروض أن تدفع الباحث في تاريخ الثورة إلى إيجاد منهج آخر في عملية البحث، وأنه

من الخطأ القول بالإعتماد فقط على الأرشيف الموجود في فرنسا مثلا، ونحن نعلم جيدا كيف يمكن التلاعب بهذا الأرشيف لدرجة إعطاء صورة أخرى للواقعة غير التي حدثت بالفعل، وهذا التلاعب يمكن أن يمس حتى الأرشيف الموجود في الجزائر، بفعل الثقل التاريخي على الصراع السياسي السائد في البلاد منذ عام 1962.

وتبرز لنا هذه الأسباب كلها، مدى حاجة الباحث في تاريخ الثورة الجزائرية إلى مختلف الشهادات الشفوية والمكتوبة، التي يجب عليه جمعها من صناع الحدث، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يجب على الباحث أيضا، أن يمتلك القدرة الفائقة على التعامل مع هذه الشهادات وفق منهج علمي صارم ودقيق.

فمثلا يجب عليه التمييز بين الشهادة المكتوبة والشهادة الشفوية، ويضع في ذهنه أن الثانية أكثر مصداقية من الأولى، لأنها تأتي بعفوية، بالإضافة إلى صعوبة مراقبة ما يصرح به صاحبها، إلا أنها شحيحة من ناحية المعلومات عكس المكتوبة منها.

كما أن جمع الشهادات تحددها طبيعة الموضوع، فإن كنا نكتب تاريخ الثورة إنطلاقا من القاعدة ودور مختلف الشرائح الاجتماعية فيها، فإنه يتوجب علينا اللجوء إلى هذه الشرائح البسيطة، والتي تتميز بالعفوية، وإنعدام القدرة الكافية لديها على إخفاء الحقائق، ونجد العكس تماما، في حالة رغبتنا في البحث إنطلاقا من القمة أي القيادات، فإننا في هذه الحالة سنصطدم بالعديد من الصعوبات والعراقيل، لأن هناك العديد من الأسرار والخفايا، كما أن لأصحاب هذا النوع من الشهادات أي القيادات قدرة فائقة على المناورة والمغالطة، وتحكم في شهاداتهم العديد من العوامل، التي يجب على مستخدمها أن يعرفها بدقة، ويتعامل معها بحذر وفق منهج سنحاول تبيانها فيما بعد، ونقوم بتطبيقه على شهادات بن يوسف بن خدة.

وكي يقترب الباحث بأكبر قدر ممكن من الحقيقة التاريخية، يجب عليه جمع أكبر عدد ممكن من الشهادات حول الحدث، ومن أطراف متناقضة، مع القيام بعملية نقد كل واحدة من الشهادات التي بحوزته، ثم القيام بالمقارنة بينها، وإبراز أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف بين أصحاب هذه الشهادات حول الحدث الذي نقوم بالبحث حوله، ثم محاولة

مقارنة هذه الشهادات بوثائق خاصة بالحدث أو قرية منه إن وجدت، وفي الأخير نحاول إستخراج مدى الإجماع على الواقعة أو تفسيرها، فإن تم الإجماع من الأطراف المتصارعة والمتناقضة حولها، يكون الباحث قد اقترب من الحقيقة، وإلا يخضع أصحاب هذه الشهادات لنقد صارم، كي يتبين له الذين هم أقرب إلى الموضوعية من عدمها، ولا يكفي بذلك، بل يقوم بعملية نقد لذاته، لأنه من الممكن جدا أن تكون للباحث نفسه ميولات إلى تفسيرات وقراءات محددة، بفعل عوامل أيديولوجية أو جهوية أو ثقافية أو طبقية، مثلما حدث مثلا مع بعض الباحثين في الغرب الجزائري، الذين تعاطفوا مع شهادات الرئيس أحمد بن بللة لقناة الجزيرة لأسباب جهوية بحتة، بالرغم من أن البحث الموضوعي ومعرفة بسيطة بمختلف الصراعات أثناء الثورة، يثبت أن الكثير من أقوال بن بللة هي مجرد تصفية حسابات مثلا مع عبان رمضان ومركزي الحركة من أجل الإنتصار للحريات الديمقراطية، كما نجد أيضا تعاطفا من بعض العروبيين مع شهادات بن بللة لأسباب أيديولوجية بحتة، هذا إن لم نقل عنصرية ضد عبان لأنه قبائلي، وهذا ما يقوله بن خدة صراحة عن شهادة علي كافي عن عبان وكريم بلقاسم وعميروش، كما سنرى فيما بعد.

يجب على الباحث في تاريخ الثورة الجزائرية، الذي يضطر إلى التعامل مع الشهادات والمذكرات، أن يستخرج العوامل والقواعد التي تتحكم في صاحب تلك الشهادات أو المذكرات، وذلك قبل التعامل معها، لأن معرفة هذه القواعد هي التي تسمح له بتبيان مدى الذاتية والموضوعية في هذه الشهادات، بالإضافة إلى مساعدته في إستخراج القضايا التي يمكن أن يكون صاحب الشهادات قد سكت عنها لأسباب ما، مما يفتح للباحث المجال بمحاولة إستخراج المسكوت عنه إما من أفواه آخرين، أو بإستخدام المناهج العلمية، التي تسمح لنا بقراءة المسكوت عنه في مختلف النصوص والشهادات.

وسنحاول فيما بعد تطبيق هذا المنهج على شهادات بن يوسف بن خدة، وذلك بإستخراج القواعد التي تتحكم فيها، والتي يجب أخذها بعين الإعتبار عند تعاملنا مع هذه

الشهادات، وعلينا الإشارة إلى أن هذه القواعد تختلف من شاهد إلى آخر، وتحدد حسب قدرة وكفاءة الباحث في إستخراجها.

مادام قد تبين لنا أنه من الصعب على الباحث في تاريخ الثورة الجزائرية تجاوز الشهادات والمذكرات، خاصة في بعض المواضيع، إلا أن السؤال المطروح أمامنا هو كم من شهادات ومذكرات جزائريين تتوفر لدينا من صناع أحداث الثورة التحريرية؟، وبعبارة أخرى نتساءل إلى أي مدى أدلى الجزائريون بشهاداتهم حول أحداث الثورة؟.

2-مدى إدلاء الجزائريين بشهاداتهم: إن طرح هذا السؤال يدفعنا إلى إستحضار ظاهرة قد أشار إليها الدكتور أبو القاسم سعد الله، مفادها أن الجزائري قليل الكتابة والتدوين عبر تاريخه، وبخاصة فيما يخص كتابة المذكرات أو الإدلاء بالشهادات المكتوبة<sup>6</sup>، ونرى أنه من الواجب أن نتطأر جهود علماء الإجتماع وعلماء النفس والمؤرخين وغيرهم لتفسير هذ الظاهرة، التي أضرت كثيرا بتاريخنا الوطني عبر كل العصور، سواء كان ذلك في فترة ما قبل الإسلام أو بعده، فأصبحت مصادرنا هي إما مصادر رومانية أو مشرقية أو فرنسية وغيرها، وعادة ما تحمل هذه المصادر الكثير من التشويه والتزييف لتاريخنا إلى الدرجة التي جعلت الكثير من المتأثرين بها يحتقرون ذواتهم، مثلما يحدث مثلا مع فترة قبل دخولنا الإسلام، أين أصبح بعض الجزائريين يتهبون من الإشارة إلى أصولهم البربرية مثلا، وسعى البعض منهم إلى إختلاق أصول لهم بردها إلى شبه الجزيرة العربية بصفتها مهبط الوحي على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، ويعود ذلك إلى ما رسخته الكتابات العربية السابقة في أذهان هؤلاء البربر، ومنها أن العرب أشرف والبربر متوحشون وجاهلة، وكان الفترة الجاهلية خاصة فقط بالبربر، وليس بكل الشعوب الإسلامية قبل دخولها الدين الإسلامي، بما فيها العرب أنفسهم.

بقيت ظاهرة ضعف التدوين والإدلاء بالشهادات سائدة لدى الجزائريين، حتى بالنسبة لتاريخ الثورة المسلحة، ويتطلب ذلك من الباحث في هذا التاريخ الإنتقال بنفسه إلى صناع هذه الأحداث ومحاولة إستنطاقهم، لكن هذا ليس معناه الإنعدام التام للشهادات والمذكرات، بل ظهر البعض منها، خاصة في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك

إلى عدة عوامل، ومنها وفرة جو من الحريات منذ عام 1988م، وبروز الثقل التاريخي للثورة التحريرية على الصراع السياسي الذي عرفته البلاد، خاصة منذ هذا التاريخ. لكن هذا ليس معناه الإنعدام التام للشهادات والمذكرات قبل عام 1988م، بل نجد مثلاً الرئيس أحمد بن بللة، قد أدلى بشهادته للصحفي الفرنسي روبرت مرل Robert Merle، إلا أنه يبدو لنا أنه استهدف من خلالها الدعاية لنفسه، ويظهر لنا ذلك من خلال مبالغته في إعتبار نفسه أنه المفجر الوحيد للثورة المسلحة، وأنه زعيمها الأوحده، بل يقول أنه المؤسس والقائد الأول للمنظمة الخاصة متجاهلاً بذلك كل من محمد بلوزداد وآيت أحمد، وغيرها من المغالطات الموجودة في هذه الشهادات، وقد نشرت هذه الشهادات بباريس في نهاية عام 1965م<sup>7</sup>، أي بعد انقلاب الرئيس هواري بومدين عليه، ولهذا لم تدخل السوق الجزائرية إلا في عام 2003م، أي في نفس الفترة تقريباً التي أدلى بها الرئيس بن بللة بشهادته لقناة الجزيرة، والتي تحتاج حتى هي إلى عملية نقدية، لأنها تحكمت فيها عدة عوامل سياسية ظرفية وذاتية، ليس هنا موضوعها.

يلاحظ الباحث في تاريخ الثورة الجزائرية، أن أغلب الشهادات والمذكرات، التي ظهرت قبل عام 1988م، كانت على يد المعارضين للنظام السائد آنذاك، سواء كان نظام بن بللة أو بومدين، وبشكل أقل نظام الشاذلي بن جديد، ويعود ذلك إلى أن هؤلاء المعارضين أرادوا ضرب النظام السائد وتصفية حساباتهم معه بواسطة الكتابة حول تاريخ الثورة التحريرية.

ويعد الكومندان محمد أعراب بوسعود أول من كتب بعض شهادته حول الثورة، وذلك في صيف عام 1962م، ويعد محمد أعراب بوسعود أحد قياديي الولاية التاريخية الرابعة، ثم انتقل إلى الولاية الخامسة، وكان أحد العناصر الرئيسية، التي كانت لها يد فيما يعرف بقضية الملازمين، التي عرفتها الولاية الخامسة، وهو تمرد لعدد كبير من الضباط والقادة ضد هواري بومدين قائد هذه الولاية، وهذا الكتاب المعنون بـ "سعداء الشهداء الذين لم يروا شيئاً"، هو في الحقيقة محاكمة لكل من بومدين وبوصوف اللذين أتهمهما

صاحب الشهادة بتصفية كل من عبان رمضان وعميروش وسي الحواس لأهداف سلطوية بحثة<sup>8</sup>.

وقد ظهرت فيما بعد العديد من المذكرات والشهادات، وكانت في أغلبها عبارة عن محاكمات مباشرة وغير مباشرة للعناصر التي حكمت الجزائر منذ عام 1962م، خاصة بومدين منهم، ونذكر من ضمنها كتابات محمد ليجاوي<sup>9</sup>، وفرحات عباس<sup>10</sup>، ولخضر بورقعة<sup>11</sup>، ومحمد بوضياف في صحيفة الجريدة لسان حال حزب الثورة الاشتراكية الذي يتزعمه<sup>12</sup>، كما أن البعض من المعلومات، التي أوردها إيف كوريير Yves Courrière في كتابه الضخم المعنون بـ "حرب الجزائر"، كان مصدرها كل من كريم بلقاسم وعمر أوعمران<sup>13</sup>.

لا نكاد نجد عناصر من النظام السائد أو المقربين منه، قد كتبوا شهاداتهم ومذكراتهم قبل عام 1988م، باستثناء العقيد أحمد بن شريف<sup>14</sup>، ويمكن لنا ذكر ياسف سعدي الذي كتب عن معركة الجزائر<sup>15</sup>، وقد ابتعد ياسف سعدي نوعا ما عن العمل السياسي فيما بعد.

أما بعد عام 1988م، فقد ظهرت العديد من المذكرات والشهادات من توجهات وأطراف شتى، وأدلى كل واحد بدلو، إما لأنه أراد أن يستخدم الثقل التاريخي في الصراع السياسي القائم آنذاك، أو أراد تصفية حسابات، كما أن البعض منهم رغوا فعلا في الإدلاء بشهاداتهم وجعلها في خدمة المؤرخين، بالإضافة إلى رغبة البعض منهم أيضا في إبراز دورهم أثناء الثورة.

ولا يمكن لنا الحديث عن الشهادات حول الثورة التحريرية، دون الإشارة إلى الشهادات التي جمعها الصحفي محمد عباس، ولو أن أهمها قد جمعت قبل عام 1988م، وكانت تنشر في صحيفة الشعب التابعة للدولة، هذا ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند استخدامها، كما أن من عيوب هذه الشهادات، هو تدخل جامعتها عند إيصالها للقاريء، في الوقت الذي كان من المفروض عليه أن يقيها على لسان صاحب الشهادة<sup>16</sup>.

كما لا نعلم أيضا إلى أين وصل مشروع جمع عشرة آلاف شهادة التي شرع فيها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، وبخاصة أن هذه الشهادات شهادات سمعية بصرية.

يعتبر كل من بن يوسف بن خدة ومحمد يوسف من أبرز العناصر التي أدلت بشهادتهما كتابيا<sup>17</sup>، ولو أن هذه الشهادات كانت مزجا بين كتابة في التاريخ، والإدلاء بالشهادة إذا اقتضت الضرورة، إلا أن الاختلاف بين بن خدة ويوسف تكمن في أهمية شهادتهما بالنسبة للباحث، فمحمد يوسف لم يخض كثيرا في الإدلاء بالشهادات، كما كان بعيدا نوعا ما عن الكثير من الأحداث التي عرفتها الثورة، بالرغم من أنه كان فعلا عضوا قياديا في المنظمة الخاصة قبل الثورة، أما أثناء الثورة، فكان عضوا في M.A.L.G ومساهما في عملية إدخال الأسلحة من الجبهة الغربية إلى الجزائر، وهذا على عكس بن خدة الذي تولى العديد من المناصب القيادية العليا، سواء كان ذلك قبل الثورة وأثناءها، مما يعطي لشهاداته قيمة كبرى كما سنرى الآن.

3- أهمية شهادات بن يوسف بن خدة: تولى بن يوسف بن خدة مناصب جد هامة في الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية، فقد شارك في كل مؤتمرات الحزب، كما كان عضوا في كل اللجان المركزية المنبثقة عن مختلف المؤتمرات، وشارك في كل مؤتمراتها، فقد تولى رئاسة اللجنة المركزية للدعاية والإعلام عام 1949م، ثم عضوا في اللجنة المديرة للحزب عام 1951م، أين وقع الاختلاف حول تعيين الأمين العام للحزب، ليقع إختيار مصالي على بن خدة في نفس السنة، فأصبح بذلك أبرز عنصر داخل الحزب بعد مصالي، فعمل على تحضير المؤتمر الثاني للحزب عام 1953م، والذي كان أحد الأسباب التي أدت إلى أزمة الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية عام 1953م، أو ما يعرف بالصراع بين المصاليين والمركزيين، وكان بن خدة أحد الأطراف الرئيسية في هذا الأزمة، هذا إن لم نقل أنه زعيم المركزيين إلى جانب حسين لحول.

وبعد إندلاع الثورة المسلحة عام 1954م، ألقت السلطات الإستعمارية القبض عليه إلى جانب الكثير من مناصلي الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية، ثم أطلق

سراحه بعد ما تبين لهذه السلطات، أن قيادة الحركة ليس لها ضلع مباشر في إندلاع أحداث نوفمبر 1954م التي عرفتها الجزائر، وبعد خروجه من السجن اتصل به عبان رمضان الذي كلفه كريم بلقاسم بتنظيم الثورة بالعاصمة، فانضم بن خدة بذلك إلى جبهة التحرير الوطني، وبدأ نضاله الثوري بالعمل في العاصمة إلى جانب عبان رمضان وعمر أوعمران وعمارة رشيد والهاشمي حمود وإبراهيم شرقي وغيرهم.

عين بن خدة في مؤتمر الصومام عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، بالإضافة إلى عضويته في لجنة التنسيق والتنفيذ، فأصبح بذلك عضوا في أعلى هيئة قيادية للثورة، إلى جانب كل من عبان رمضان الذي كلف بالتنسيق، والعربي بن مهيدي المكلف بالعمل الفدائي في المدن، وكريم بلقاسم المكلف بالعمل المسلح في الأرياف والجبال، وسعد دحلب المكلف بالدعاية والإعلام، أما بن خدة فقد كلف بالإتصالات .

وبقي بن خدة عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ حتى صيف عام 1957م، حيث أبعاد من لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة المنبثقة عن مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد بالقاهرة في أوت عام 1957م، وكان سبب إبعاده، هو محاولة العسكريين محاصرة عبان رمضان الذي دخل في صراع مع البعض من القادة العسكريين.

لكن بعد إغتيال حليفه عبان رمضان في نهاية عام 1957م، ثم تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م، تولى بن خدة وزارة الشؤون الاجتماعية، وبقي في هذا المنصب في الحكومة الثانية التي أنشأت في جانفي من عام 1960م، وفي صيف عام 1961م، يعينه المجلس الوطني للثورة الجزائرية رئيسا للحكومة المؤقتة بدلا من فرحات عباس، ووقعت على عاتقه الكثير من المهام، ومنها المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وكذلك مسألة قيادة الأركان بقيادة هواري بومدين، التي ازداد نفوذها، والتي سبق لها أن دخلت في صراع مع حكومة فرحات عباس، واستمرت على نفس المنوال مع حكومة بن خدة، ونتج عن هذا الصراع ما يعرف بأزمة صيف 1962م، والتي كادت أن تدخل الجزائر المستقلة في حرب أهلية، خاصة بعد ما فشل المؤتمر الوطني للثورة الجزائرية في تعيين مكتب سياسي يسير البلاد قبل انتخاب المجلس التأسيسي

للجمهورية الجزائرية، فكان بن خدة عنصرا رئيسيا في هذه الأحداث بحكم منصبه كرئيس للحكومة المؤقتة، التي دخلت في صراع مع مجموعة تلمسان التي يقودها كل من بن بللة وبومدين، والتي كانت تسعى للإستيلاء على السلطة بالقوة .

انسحب بن خدة من العمل السياسي منذ إستيلاء مجموعة تلمسان على السلطة في الجزائر في صيف عام 1962م، وبقي ينتقد نظام الحكم سرا، ولم يخرج إلى العلنية إلا في عام 1976م، عندما وقع بيانا إلى جانب كل من فرحات عباس ومحمد خير الدين وحسين لحول، ينددون فيه بالنظام الذي يريد بومدين أن يفرضه على الجزائريين من خلال الميثاق الوطني الذي كان يناقش شعبيا، كي تعطى له شرعية شعبية .

وقد كلفه هذا البيان الوضع تحت الإقامة الجبرية حتى عام 1980م، عندما أعاد له الرئيس الشاذلي بن جديد حريته، وبعد سنوات من ذلك، شرع بن خدة في الكتابة في تاريخ الجزائر المعاصرة، مع إبراز تعاطفه مع الحركة الإسلامية، ووقع الكثير من البيانات التي تساند ضمينا الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، ونشير إلى إنشائه حزب الأمة عام 1990م، أين حاول المزج بين التيارين الوطني والإسلامي مستندا في ذلك على بيان أول نوفمبر 1954م كمرجعية له.

ألف بن خدة العديد من الكتب، التي يمزج فيها بين الكتابة والشهادة التاريخيتين، ومنها "جذور أول نوفمبر 1954" عام 1986<sup>18</sup>، وأعيد طبعه مع زيادة وتنقيح عام 2003م، وسنعمد في دراستنا هذه على هذه الطبعة الأخيرة، وكذلك نشر كل من كتاب "نهاية حرب الجزائر- إتفاقيات أيفيان-" عام 1986<sup>19</sup>، و"الجزائر عند الإستقلال-أزمة 1962-" عام 1997<sup>20</sup>، وهو رد على ماورد على لسان البعض في حصة "الجزائر في إيفيان"، التي بثها التلفزيون الجزائري على حلقات عام 1992م، ثم كتاب "عبان-بن مهدي ومساهمتهما في الثورة الجزائرية" عام 2000م<sup>21</sup>، وهو رد مطول على ما أورده علي كافي في مذكراته من إتهامات لهاتين الشخصيتين البارزتين في الثورة<sup>22</sup>، ثم كتاب "الجزائر عاصمة المقاومة 1956-1957م" عام 2002<sup>23</sup>، كما صدرت مجموعة شهاداته ومواقفه باللغة العربية<sup>24</sup>، وهو في الحقيقة ترجمة من اللغة

الفرنسية إلى اللغة العربية للكثير مما ورد في الكتب التي ذكرناها آنفاً، بالإضافة إلى بعض البيانات التي أصدرها أثناء أحداث التسعينيات، ويوجد تحت الطبع كتاب حول مصالي الحاج بعنوان "محاكمة مصالي من رفاقه"، لكن لم ير هذا الكتاب النور إلى حد الآن، ولانعلم مصيره، خاصة بعد ان انتقل بن خدة إلى رحمة الله عام 2004م.

يتبين لنا من خلال المسار النضالي الطويل والمناصب التي تولاها بن خدة عبر هذا المسار، بأنه لا يمكن للباحث في الثورة الجزائرية إهمال هذه الشهادات، فلا يمكن لنا البحث عن الكثير من القضايا دون العودة إليها، ومنها بالخصوص أزمة الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية عام 1953م، وإنشاء المنظمة الخاصة عام 1947م، وما حدث في معركة الجزائر، وبالأخص إضراب ثمانية أيام، وكذلك أساليب عمل لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى الذي كان عضواً فيها، ثم أساليب عمل مختلف الحكومات المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ومختلف مؤتمرات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، والصراع بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وما انبثق عنها مما يعرف بأزمة صيف 1962م وتطوراتها، وبالإضافة إلى هذا كله، فإننا نجد في كتابات بن خدة وشهاداته الكثير من المعلومات عن العديد من الشخصيات البارزة في الحركة الوطنية أو الثورة المسلحة، بالإضافة إلى شخصيات أخرى أهملتها وسكتت عنها الذاكرة التاريخية، بفعل إقصائها العمدي من هذه الذاكرة بسبب مواقفها السياسية ضد النظام القائم في البلاد.

لكن على الباحث أن يضع في حسابه عند العودة إلى هذه الشهادات من أن صاحبها طرف فيها، وأن شهاداته تتحكم فيها عدة عوامل عليه أن يعرفها بدقة، وبتعبير آخر يجب على الباحث قبل الإستعانة بهذه الشهادات، أن يستخرج ما أسمىه بقواعد التعامل مع شهادات بن يوسف بن خدة، والتي هي ضرورية إذا أراد الباحث الإقتراب من الحقيقة التاريخية، وسنحاول الآن إستخراج هذه القواعد بالنسبة لشهادات بن خدة .

4-قواعد التعامل مع شهادات بن خدة: يجب على الباحث أن يضع في حسابه عدة قواعد وعوامل عند تعامله مع شهادات بن خدة، وتأتي على رأسها الدوافع التي جعلته يلجأ إلى الكتابة والإدلاء بشهاداته، بالإضافة إلى موقفه المعارض للنظام القائم في البلاد

منذ عام 1962م، لكن مع وضعنا في الحساب أنه يتفق مع هذا النظام في الحفاظ على قداسة الثورة، دون أن نهمّل التوجه الأيديولوجي الإسلامي لصاحب هذه الشهادات، وسنين الآن كيف أثرت هذه العوامل كلها في العديد من شهادات وطروحات بن خدة. أ-دوافع كتاباته: يحاول بن خدة دائما التأكيد أن الدافع الذي جعله يكتب حول تاريخ الثورة التحريرية، هو تصحيح تاريخها، ومما وقع لها من تشويه وتزوير في الإعلام والمدرسة<sup>25</sup>، وإن كنا لا ننكر ذلك، فإنه يجب على الباحث أنه يدرك أيضا، أن بقدر ما حاول بن خدة تصحيح ذلك، بقدر ما كان يدافع عن نفسه في مختلف كتاباته، ولهذا نجده يركز على دور المركزيين في الثورة، إلى درجة ذكره كل مجاهد منهم بالتركيز على هذا الانتماء مثل الهاشمي حمود وإبراهيم شرقي وغيرهما ودورهم في معركة الجزائر بشكل خاص وفي الثورة كلها بشكل عام<sup>26</sup>، وحتى عندما ألف كتابه "جذور أول نوفمبر 1954م"، فإنه في حقيقة الأمر أراد البرهنة من خلاله على أن الثورة لم تولد على يد المجموعة التي تسمى بالتاريخيين، بل أن هؤلاء كانوا نتاج الحزب، الذي كان أمينه العام، وكان يحاول دائما إبراز أن إدارة الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية التي كان على رأسها، كانت تخطط للعمل المسلح، بفعل الاهتمام الكبيرة الذي أولته للمنظمة الخاصة<sup>27</sup>، وعمل على تكذيب الإتهامات التي انتشرت فيما بعد حول تخلي الإدارة عن أعضاء المنظمة بعد إكتشافها عام 1950<sup>28</sup>، كما حاول قدر الإمكان إبراز العلاقة بين المركزيين و إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، التي انبثقت عنها جبهة التحرير الوطني<sup>29</sup>، ويحصر الخلاف بين المركزيين ومؤسسي جبهة وجيش التحرير الوطنيين في إختيار الظرف الملائم لإشعال فتيل الثورة، فالمرکزيون-في نظره- كانوا يرون ضرورة تأخير ذلك لبضعة أشهر، حتى توضع الهياكل والقواعد السليمة لضمان نجاحها، على عكس الذين أسرعوا في إشعالها<sup>30</sup>، ولم يكتف بذلك، بل عمل على إثبات أن طرح المركزيين قد أثبت صحته، وذلك بالإستناد على ما وقع في الجزائر بعد إسترجاع إستقلالها<sup>31</sup>، وفي الوقت الذي عمل فيه بن خدة على إبراز ما يعتبره حقائق، فإنه نفى عن المصاليين، وعلى رأسهم مصالي الحاج أية نية في الشروع في العمل المسلح، وحاول إظهار

مصالي كأنه معرقل لعملية إعادة إنشاء المنظمة الخاصة، عندما كان بن خدة أميناً عاماً للحزب، ويفسر ذلك بتأثير أساليب العمل اليساري الفرنسي على مصالي، والذي يعتمد على الإضرابات والمظاهرات والتهيج الجماهيري-حسب بن خدة-<sup>32</sup>.

كما تبرز كتاباته أيضاً مدى رغبته في الدفاع عن نفسه أولاً والمركزين ثانياً، وذلك من خلال دفاعه عن عبان رمضان وبين مهدي، وإبراز دورهما في توحيد مختلف القوى الجزائرية ودفعها إلى الانخراط في جبهة التحرير الوطني، ويأتي على رأسها المركزين، وأنه لولا ذلك العمل لما نجحت الثورة في إسترجاع الإستقلال-حسبه-<sup>33</sup>، فهو بذلك يرد بشكل غير مباشر على بعض المؤسسين التاريخيين الذين لاموا عبان على إعطاء المركزين وآخرين دوراً في الثورة.

كما كان يدافع عن نفسه من خلال إبراز النتائج الكبرى لإضراب الثمانية أيام، رغم إقراره ببعض الإنعكاسات السلبية لهذا الإضراب<sup>34</sup>، فكان بن خدة في الحقيقة، يرد على الإنتقادات التي وجهت للجنة التنسيق والتنفيذ في مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الذي انعقد في القاهرة في صيف عام 1957م، أين أبعد بن خدة من عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة، تمهيداً لمحاورة حليفه عبان رمضان.

ونشير أيضاً أن كتابته عن إتفاقيات إيفيان، تستهدف إبراز دور الحكومة المؤقتة التي كان يقودها في تلك المفاوضات، وحتى عند حديثه عن أزمة صيف 1962م، كان كثيراً ما يبرز أنه كان له موقف حكيم، وأن مصلحة الجزائر كانت أولى من المصالح الفردية، على عكس خصومه<sup>35</sup>، ويرد بنفس الأسلوب على بعض حلفائه الذين حملوه مسؤولية عدم إتخاذ إجراءات رادعة ضد قيادة الأركان في الوقت المناسب، بالقول أنه لم يرد إضعاف الموقف الجزائري في المفاوضات من خلال ظهوره متفككاً وغير متماسك، ففضل تأجيل مواجهة قيادة الأركان وإعطاء الأولوية للخصم الرئيسي المتمثل في العدو الإستعماري<sup>36</sup>.

يعترف بن خدة أنه كان طرفاً في مختلف الأحداث والصراعات التي عرفتها الثورة الجزائرية، فيقول أنه من الصعب أن يكون المشارك في أحداثها موضوعياً، وليس من

السهل الكتابة فيها لأنه "من الممكن أن تتحول هذه الكتابة إلى تصفية حسابات مع أشخاص لا نحبهم، أو كانوا خصوما سياسيين داخل نفس التنظيم، أو تنظيمات منافسة"<sup>37</sup>، ويؤكد لنا أنه كي لا يقع في هذه الذاتية، فإنه استعان بوثائق توفرت لديه، بالإضافة إلى شهادات وأقوال الكثير من الذين شاركوه في صناعة تلك الأحداث، كي ينبهوه ويصححوا له في حالة وقوعه في الخطأ أو خائنه الذاكرة، أو تجنى على أحد<sup>38</sup>، لكن لم يدرك بن خدة أن هذا التأكيد منه ينم في الحقيقة عن رغبة في إعطاء مصداقية أكثر لشهاداته، وليس تحريا للحقيقة والموضوعية، ولم يعلم أنه كلما حاولنا إبراز أننا موضوعيين في طروحاتنا وأقوالنا، هو في الحقيقة نقوم بعملية إيهام للقاريء وتغطية للذاتية، وأن محاولة التأكيد على موضوعيتنا هو خطاب إيديولوجي لإقناع القاريء .

فبالرغم من تأكيد بن خدة على الموضوعية، وعدم التجريح في الخصوم، إلا أن القاريء لكتاباته وشهاداته، يلاحظ أن بن خدة كان يعطي صفات سلبية لخصومه مع التركيز عليها وتكرارها عند كل حديث عنهم، فمثلا بومدين "فاشي وديكتاتوري"<sup>39</sup>، أما بن بللة فلم يستطع الصمود أمام المحقق الإستعماري، فكشف له عن كل المعلومات المتعلقة بالمنظمة الخاصة<sup>40</sup>، أما بشأن المصاليين، فمصالي لا يقبل النقد ومتسلط<sup>41</sup>، ومزغنة غير كفؤ<sup>42</sup>، أما مولاي مرياح فمجرد قاريء لرسائل مصالي ومذكراته إلى اللجنة المركزية<sup>43</sup>.

ولهذا فعلى الباحث أن يكون حذرا، ولا ينساق مع صاحب الشهادة في المعلومات التي يوردها عن خصومه ودورهم في العديد من الأحداث، ويضع في حسابه أن بن خدة ليس حكما أو مؤرخا، بل هو خصم لهؤلاء، حتى ولو حاول إظهار نفسه في ثوب الأخلاق والتقوى وتحري الصدق والموضوعية، لكن هذا ليس معناه أنه بعيد عن كل الحقيقة، بل على الباحث أن يتأكد من هذه المعلومات من مصادر وأطراف عديدة ومتناقضة .

ب- معارضته للنظام القائم: تحول بن خدة إلى معارض للنظام القائم في الجزائر منذ إسترجاع الإستقلال، لأن هذا النظام هو الذي أبعدته عن السلطة في أزمة صيف 1962م،

لتستولي مجموعة بومدين-بن بللة عليها قبل أن يحتكرها بومدين ومجموعة وجدة منذ إنقلاب 1965م، وهذا الوضع هو الذي أسس للنظام السياسي القائم في الجزائر إلى حد اليوم .

أن هذه المعارضة للنظام القائم هي أحد الدوافع التي أملت عليه الكتابة حول أزمة صيف 1962م، لينتهي في آخر الكتاب إلى القول أن المشاكل والأزمات الحادة التي عرفت الجزائر في التسعينيات، تعود في جذورها إلى عام 1962م، وتحمل مسؤوليتها المجموعة التي استولت على السلطة بالقوة آنذاك<sup>44</sup>.

وحتى كتابته حول مفاوضات إيفيان، لم يكن الهدف منها فقط إبراز دور الحكومة المؤقتة التي ترأسها في إنجاح تلك المفاوضات، بل أيضا دحض أي اعتقاد بأن هناك جانبا سريا في اتفاقيات إيفيان، وهدفه من ذلك نزع أي مبرر يمكن أن يستند عليه النظام القائم في فشله في الكثير من السياسات، ومنها إستمرار سيادة الثقافة الفرنسية خاصة لغتها في البلاد، بالإضافة إلى فشل هذا النظام في التخلص من التبعية الإقتصادية<sup>45</sup> كما أن معارضته للنظام القائم، وإدراكه لأساليبه، التي يراها نفس أساليب النظام الإستعماري في الماضي، جعلت بن خدة ينبه ويحذر الشعب الجزائري من الوقوع في سياسة فرق تسد التي مارسها النظام الإستعماري سابقا، ويمارسها النظام القائم اليوم، ولهذا نجده يشير إلى السياسة الإستعمارية التي "كانت تحرض الناطقين بالعربية ضد الناطقين بالبربرية"<sup>46</sup>، وبنفس الطريقة يفسر التهجمات التي تعرض لها عبان رمضان في الفترة الأخيرة، بداية من علي كافي ونهاية بن بللة، فيقول ملمحا أن ذلك يدخل ضمن سياسة دنيئة تمارسها أطراف عدة، هدفها "إثارة الناطقين بالعربية ضد الناطقين بالبربرية، وفي بعض الأحيان إثارة الأحقاد بين الناطقين بالبربرية أنفسهم"<sup>47</sup>، ويبدو أنه يقصد بذلك بين الشاوية وزواوة .

لكن ما لفت إنتباهنا هو عدم نقل أحمد بن نعمان لهذه الفقرات عند إشرافه على جمع وترجمة هذه الكتابات إلى اللغة العربية في كتاب "مواقف وشهادات"، وقفر على هذه الفقرات كلها<sup>48</sup>، مما يدل على مدى التشويه والتزوير والإنتقاء التاريخي، الذي

يمارسه الكثير من العروبيين، سواء في الكتابات التي تخص التاريخ الحديث والمعاصر أو التاريخ القديم والوسيط، ونشير إلى أن الكثير من هؤلاء العروبيين أنفسهم يساهمون في هذه الإثارة التي تحدث عنها بن خدة، لكنهم يتهمون الناطقين بالبربرية بذلك، خاصة زواوة منهم<sup>49</sup>.

إن إلحاق بن خدة على الحفاظ على وحدة الشعب ومعارضة النظام، هي التي جعلته ينبه إلى هذه المحاولات التفتيتية، ومنها حرصه على عدم الوقوع في اللعبة التي كان يمارسها النظام الإستعماري بالأمس، والتي مازالت مستمرة إلى حد اليوم بعدة أشكال، فحذر مجاهدي المنطقة الحرة للعاصمة من الوقوع في هذه الحبال، وذلك بعد أن قال أوساريس أن بن مهيدي كان ضحية وشاية من عناصر في العاصمة، وعلى رأسها إبراهيم شرقي<sup>50</sup>، ولم يكتف بن خدة بهذا التحذير، بل نقل شهادة إبراهيم شرقي كاملة لدحض هذه التهمة عنه<sup>51</sup>، كما يجب أن نضع في حسابنا، أن قنمة مثل هذه يمكن أن تمس بن خدة نفسه، لكن من بعيد، وبشكل غير مباشر، ويبدو لنا أيضا أن رغبة بن خدة في الحفاظ على قداسة الثورة، تحتفي وراء تحذيره من الإنسياق وراء هذه التهم والمناقشات، فإلى أي مدى أثر هذا العامل على شهادته ؟

ج- الحفاظ على قداسة الثورة: يشترك بن خدة مع أغلب المجاهدين في ضرورة الحفاظ على قداسة الثورة، وعدم المساس بالمجاهدين، مادام أن ذلك ينتقص من هيبته في نفسية الشباب الجزائري، ولهذا حرص على عدم ذكر سيئات المجاهدين أو مراحل ضعفهم، ويحذر علي كافي وآخرين من مغبة المساس بذكرى مجاهدين وقادة كبار كعبان وبن مهيدي وزيفود وغيرهم من المجاهدين الذين بذلوا النفس والنفس من أجل تحرير الجزائر، وأن ذلك سيؤدي- في نظره- إلى فتح المجال لإتهامات متبادلة وغير مؤسسة وبعيدة كل البعد عن الحقيقة مثل إتهامات كافي لبن مهيدي وعبان وعميروش وكريم، مما سيؤدي إلى الإنتقاص من هبة الثورة والمجاهدين في نفسية الجزائريين، الذين ما فتئوا ينظرون بعين القداسة إليهم<sup>52</sup>.

إن هذا العامل يجب أن يدفع الباحث إلى الوضع في حسابه، أن هناك الكثير من المسكوت عنه في شهادات بن خدة، مما يتطلب من الباحث التعمق لاستخراج الكثير من المعلومات من أطراف أخرى، وذلك بعد أن يضع مختلف الفرضيات التي بإمكانه أن يستخرجها من شهادات بن خدة ذاتها، إذا كان يعرف كيف يقرأ المسكوت عنه في أي نص كان، وذلك باستخدام المناهج البنيوية .

د- توجهه الأيديولوجي: لم يخف بن خدة تماما توجهه الأيديولوجي الإسلامي، ومدى تعاطفه مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ المتحلة، وعلى هذا الأساس، فإننا نلاحظ عدة محاولات منه لإعطاء شرعية تاريخية للتيار الإسلامي، ومحاوله إظهاره كاستمرارية للإتجاه الإستقلالي قبل الثورة ولجبهة التحرير الوطني أثناء الثورة، لكنه يشترط على هذا التيار إعادة النظر في بعض القضايا، وبخاصة أساليب عمله<sup>53</sup>.

ويظهر لنا كل ذلك جليا، عندما يتحدث عن رغبة المناضلين في المؤتمر الثاني للحركة من أجل الانتصار للحرريات الديمقراطية في إقامة "جمهورية إسلامية" في الجزائر بعد إسترجاع الإستقلال، وكيف رفض بعض علماء الدين ذلك، خوفا من إثارة فرنسا لأوروبا المسيحية ضد الشعب الجزائري<sup>54</sup>، ولو أننا لا نقول أن بن خدة يكون قد أحتلق هذا الأمر، كي يعطي شرعية لما كانت تطالب به بعض عناصر التيارات الإسلامية في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، إلا أننا نعتقد أنه قد بالغ في الأمر، لأن بن العقون أحد المشاركين في هذا المؤتمر، يروي نفس الحادثة، لكن بقوله أن المؤتمرين طالبوا بدولة " يكون دينها الإسلام" ليصلوا إلى توافق بينهم يتمثل في دولة "في نطاق المباديء الإسلامية"<sup>55</sup>، وهو نفس ما أعلن عنه بيان أول نوفمبر 1954م، ونشير أيضا أن مفهوم "جمهورية إسلامية" آنذاك لا يحمل نفس المفهوم الذي كانت تطرحه بعض عناصر التيارات الإسلامية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، ونعتقد أنه كان بنفس المفهوم للجمهورية الإسلامية الباكستانية التي ولدت عام 1947م، بالإضافة إلى أن أفكار وممارسات بعض هذه التيارات الإسلامية، لم تكن موجودة آنذاك بهذا الشكل في صفوف تنظيمات الإتجاه الإستقلالي، ولا نجبها القيادية التي يعترف بن خدة ذاته، أن الكثير منها

كانت متأثرة بالأفكار الأوروبية، ويركز بشكل أخص على قيادات الثورة الجزائرية بالخارج<sup>56</sup>.

وفي نفس المتوال دائما فإنه كثيرا ما كان يشير في شهادته إلى الأخلاق والسلوكات الإسلامية لمناضلي الاتجاه الإسلامي، أو المجاهدين أثناء الثورة، فمثلا يورد رواية عن الهاشمي حمود عضو اللجنة المركزية للحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية قبل الثورة ثم مجاهد بالمنطقة الحرة بالعاصمة، وكيف داهم المظليون أحد البيوت التي ينشط فيها المجاهدون، وكان الهاشمي حمود يصلي في إحدى الغرف، التي كانت تحتوي على العديد من الوثائق المتعلقة بالعمل الثوري، لكنه لم يتوقف عن الصلاة، ولم يخطر ببال أي أحد من المظليين دخول هذه الغرفة<sup>57</sup>، ونجد في شهادته العديد من هذه الروايات التي توحى لنا بأن المجاهدين كانوا على شكل قديسين بفعل إيمانهم الشديد.

نعتقد أن تركيزه على ذلك كله، يعود إلى توجهه الإيديولوجي الإسلامي، ولهذا على الباحث أن يأخذ العديد من هذه المعلومات بحذر، ويعمل من أجل التأكد منها، وهذا ليس معناه، أننا ننفي هذه الصفات عن الكثير من المجاهدين، لكننا نعتقد أن هناك مبالغة نوعا ما من بن يوسف بن خدة بفعل توجهه الإسلامي.

وعلينا أيضا التنبيه إلى أن بن خدة يبحث عن شرعية للتيار الإسلامي في تنظيمات الاتجاه الإسلامي، وليس في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، كما تفعل العديد من التيارات الإسلامية في الجزائر، بل نجد العكس لدى بن خدة، الذي قام بانتقادات حادة لجمعية العلماء، التي لم تطالب قط بإسترجاع الإستقلال في نظره، ويضيف أن بن باديس طالب بإلحاق الجزائر بفرنسا في المؤتمر الإسلامي عام 1936<sup>58</sup>، وآله كثيرا ما ينشر في المدارس الجزائرية، وما تنشره وسائل الإعلام بعد إسترجاع الجزائر إستقلالها من أن لجمعية العلماء دور في إندلاع الثورة المسلحة، ويعتبر بن خدة ذلك تزويرا كبيرا للتاريخ الوطني وتجنبا عليه، بل جعل الرد على هذا التزوير أحد الأسباب التي دفعت لتأليف كتابه "جدور أول نوفمبر 1954"، وكل ذلك بهدف إعادة الحق إلى أصحابه الممثلين في كل من

نجم شمال أفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري، الذي جاءت مكانه الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية<sup>59</sup>.

الخاتمة: تبين لنا من خلال هذه الدراسة أهمية التعامل مع الشهادات عند الكتابة حول الثورة الجزائرية، خاصة في الداخل، وذلك بفعل ما لحق الوثائق من إتلاف، لكن التعامل مع هذه الشهادات، يجب أن يتم وفق منهج علمي صارم، يتطلب المقارنة بين شهادات عدة أطراف متناقضة ومتصارعة، ثم محاولة إيجاد مكان لها في بعض الوثائق التي تكون قد أشارت إلى بعض الأحداث، ولو بشكل غير مباشر.

وحاولنا إبراز كيفية وضع قواعد تسمح لنا باستخدام الشهادات وفق أسس علمية، وقمنا بعمل تطبيقي على شهادات بن يوسف بن خدة، وقلنا بضرورة أن يضع الباحث في حسابه عند التعامل معها عدة عوامل، ومنها أنه مشارك في الأحداث بشكل كبير، وكان طرفا رئيسيا في العديد من الصراعات الداخلية، التي عرفتها الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية والثورة المسلحة، كما يجب على الباحث أن يضع في حسابه أيضا أن بن خدة كان معارضا للنظام القائم، ويحمل توجهها إسلاميا، كما أنه يؤمن بقداصة الثورة مثل النظام الذي يعارضه، كما لا ننسى أن هناك عدة دوافع كانت وراء الإدلاء بشهاداته، ومنها الدفاع عن نفسه في وجه العديد من التهم الموجهة إليه بشكل أو بآخر، بالإضافة إلى رغبته الملحة في إبراز دور المركزيين في الثورة.

ونشير في الأخير أن لكل صاحب شهادات قواعد خاصة به، يجب على الباحث استخراجها قبل التعامل مع هذه الشهادات، كما فعلنا نحن مع شهادات بن يوسف بن خدة.

### الهوامش:

<sup>1</sup> --Benyoucef Benkhedda, Les origines du premier novembre 1954, éditions du centre national d'études et de recherches sur le mouvement national et la révolution du 1<sup>er</sup> Novembre 1954, 2<sup>e</sup> éd Alger 2004 p128

<sup>2</sup> -Benyoucef Benkhedda, Alger, capital de la résistance 1956-1957, éd Houma Alger 2002 pp113-114

<sup>3</sup> -Gilbert Meynier, Histoire interieure du F.L.N (1954-1962), Casbah éditions Alger 2003

<sup>4</sup> -Claude Pailla, Dossier secrets de l'Algerie 1958-1961, le livre comptemporain Paris 1961

-Serge Bromberger, Les rebelles Algeriens, éd Plon Paris 1958

<sup>5</sup> -Abdelkrim Badjadja, Panorama des archives de l'Algerie moderne et comptemporaine, in la guerre d'Algerie 1954-2004 la fin de l'amnésie t2, Chihab éditions Alger 2004 pp300-303

<sup>6</sup> -أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1978 صص 45-44

<sup>7</sup> --Robert Merle, Ahmed ben bella, éd Gallimard Paris 1965

<sup>8</sup> - Mohamed arab Bessaoud, Heureux les martyres qui n'ont rien vu, Alger 1962

<sup>9</sup> - Mohamed Lebjaoui, Vérités sur la révolution algérienne, éd Gallimard Paris 1970

<sup>10</sup> - Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre, éd Garnier Paris 1980

<sup>11</sup> - مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على إغتيال الثورة، تحرير الصادق بخوشن دار الحكمة للطباعة والنشر ط1 الجزائر 1990

<sup>12</sup> - Mohammed Boudiaf, La préparation du 1<sup>er</sup> novembre 1954, collection « El darida », 1976

<sup>13</sup> - Yves Courrière, la guerre d'algerie, 4 tomes, éd Fayard Paris 1969 et 1970 et 1971

-Les fils de la toussaint, 1969

-Le temps des leopards, 1969

-L'heure des colonels, 1970

-Les feux du désespoir, 1971

<sup>14</sup> - Ahmed Bencherif, L'aurore des mechtas : quelques épisodes de la guerre d'algerie, éd S.N.E.D. Alger 1969

<sup>15</sup> - Yacef saadi, souvenirs de la bataille d'Alger (décembre 1956-septembre 1962), éd Julliard Paris 1962

<sup>16</sup> - جمع هذه الشهادات في مجموعة من الكتب، وهي:

-- محمد عباس، ثوار عظماء، دار دحلب الجزائر 1991

-- محمد عباس، رواد الوطنية، دار دحلب الجزائر 1992

-- محمد عباس، فرسان الحرية، دار هومة الجزائر 2001

-- محمد عباس، نداء الحق، دار هومة الجزائر 2001

<sup>17</sup> - محمد يوسف العديدي من الكتب، ومنها:

-M'hamed Yousfi, L'Algerie en marche, t1 « L'os », éd E.N.A.L Alger 1984

-M'hamed Yousfi, L'Algerie en marche, t2 « Le F.L.N. sans frontière », éd E.N.A.L Alger 1985

-M'hamed Yousfi, L'O.A.S. et la fin de la guerre d'Algerie, éd E.N.A.L Alger 1985

-M'hamed Yousfi, le complot (Algerie 1950-1954), éd E.N.A.L Alger 1986

-M'hamed Yousfi, les otages de la liberté, ), éd E.N.A.L Alger 1989

-M'hamed Yousfi, Le pouvoir (1962-1978), éd E.N.A.L Alger 1989

<sup>18</sup> - Benyoucef Benkhedda, Les origines du premier novembre 1954, éd Dahlab Alger 1986

<sup>19</sup> - Benyoucef Benkhedda, Les accords d'évian-la fin de la guerre d'algerie-, O.P.U Alger 1986

<sup>20</sup> - Benyoucef Benkhedda, L'Algerie a l'indépendance -la crise de 1962-, éd Dahlab Alger 1997

<sup>21</sup> - Benyoucef Benkhedda, Abane-Ben M'hidi: leur apport a la revolution algerienne, éd Dahlab Alger 2000

<sup>22</sup> - علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1954-1962)، دار القصة للنشر الجزائر 1999

<sup>23</sup> - Benyoucef Benkhedda, Alger, capital de la résistance 1956-1957, éd Houma Alger 2002

<sup>24</sup> - بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار الأمة الجزائر 2004

<sup>25</sup> - Benkhedda, Les origines du premier novembre 1954, Op-Cit p13 et pp18-21

<sup>26</sup> - Benkhedda, Abane-Ben M'hidi, Op-Cit pp70-82

<sup>27</sup> - Benkhedda, Les origines du premier novembre 1954, Op-Cit pp127-133

<sup>28</sup> - Ibid pp147-158

<sup>29</sup> - Ibid pp234-238

<sup>30</sup> - Ibid pp239-241

<sup>31</sup> - Benkhedda, L'Algerie a l'indépendance, Op-Cit 64-66

- <sup>32</sup> - Benkhedda, Les origines du premier novembre 1954, Op-Cit pp225-228
- <sup>33</sup> - Benkhedda, Abane-Ben M'hidi, Op-Cit pp18-22
- <sup>34</sup> - Benkhedda, Alger, capital de la résistance, Op-Cit pp41-51 et pp61-68
- <sup>35</sup> - Benkhedda, L'Algerie a l'indépendance, Op-Cit pp39-40
- <sup>36</sup> - Ibid p25 et p34 et p37 et 39-40 et p46
- <sup>37</sup> - Benkhedda, Les origines du premier novembre 1954, Op-Cit p18
- <sup>38</sup> - Ibid p21
- <sup>39</sup> - Benkhedda, L'Algerie a l'indépendance, Op-Cit p20
- <sup>40</sup> - Benkhedda, Les origines du premier novembre 1954, Op-Cit pp144-145 et pp368-379
- <sup>41</sup> - Ibid p231
- <sup>42</sup> - Ibid p217
- <sup>43</sup> - Ibid p217
- <sup>44</sup> - Benkhedda, L'Algerie a l'indépendance, Op-Cit p90 et p92
- <sup>45</sup> - Ibid pp 47-49
- <sup>46</sup> - Benkhedda, Les origines du premier novembre 1954, Op-Cit p39
- <sup>47</sup> - Benkhedda, Abane-Ben M'hidi, Op-Cit p60
- <sup>48</sup> - بن خدة، شهادات ومواقف ص ص 85-94
- <sup>49</sup> - يمكن التأكد من ذلك بالعودة إلى كتابات أحمد بن نعمان وعثمان سعدي، وأيضا بعض الصحف العروبية ومنها يومية الشروق اليومي، وذلك على سبيل المثال لا الحصر .
- <sup>50</sup> - Benkhedda, Alger, capital de la résistance, Op-Cit p124
- <sup>51</sup> - Ibid pp151-154
- <sup>52</sup> - Benkhedda, Abane-Ben M'hidi, Op-Cit pp60-62
- <sup>53</sup> - Benkhedda, L'Algerie a l'indépendance, Op-Cit p92-93
- <sup>54</sup> - Benkhedda, Les origines du premier novembre 1954, Op-Cit p214
- <sup>55</sup> - عبد الرحمن بن العقون، الفلاح القومي والسياسي ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986 ص 379
- <sup>56</sup> - Benkhedda, L'Algerie a l'indépendance, Op-Cit p88
- <sup>57</sup> - Benkhedda, Alger, capital de la résistance, Op-Cit p111
- <sup>58</sup> - Benkhedda, Les origines du premier novembre 1954, Op-Cit pp 47-48
- <sup>59</sup> - Ibid pp 56-58